ملخص رسالة الماجستير
نظم حماية الودائع في المصارف الإسلامية والتقليدية

للباحث عبد العزيز الساكت
نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بجامعة الجنان (لبنان)،
وأشرف على الباحث الأستاذ الدكتور سامر قنطقجي.

إن الحمد لله رب العالمين كما ينبغي لجلال وجهه الكريم، وأسأله جلّ شأنه أن يجعل هذا العمل وسيلة إلى رضاه، والصلاة والسلام على نبيه المبعوث رحمة للعالمين وبعد:

إنّ هذه الرسالة حملت عنوان (نظم حماية الودائع في المصارف الإسلامية والتقليدية).

حيث يتكون القطاع المصرفي من جميع المصارف العاملة في الاقتصاد المحلي، ويُعتبر هذا القطاع بمثابة الدورة الدموية في جسم اقتصاد أي بلد، بل وفي الاقتصاد العالمي أيضاً، وقد أدت التطورات التي حدثت في شتى مجالات الحياة إلى ظهور منتجات مالية جديدة كما أدت إلى تعقيدات كبيرة في البيئة التي تعمل فيها المصارف والمؤسسات المالية، مما أدى إلى تعرّضها بصورة أكبر إلى العديد من المخاطر التي تؤثر سلباً على ربحية المصرف وقدرته على تحقيق أهدافه ومقدرته على مواصلة أو تطوير نشاطه بالصورة المطلوبة أو المخطط لها.

الأمر الذي دفع بالمسؤولين والمهتمين بقضايا القطاع المصرفي إلى تسليط الضوء بصورة واضحة إلى الآليات والإجراءات التي تحقق السلامة المصرفية.

لذلك كان لزاماً على الحكومات أن تحرص على ضمان هذا القطاع ممثلةً بالمصرف المركزي الذي يقوم بدوره بعدة تطبيقات من شأنها تخفيف أثر المخاطر التي تتعرض لها المصارف من جهة وتدعيم ثقة المودعين بالمصارف لتشجيعهم على إيداع نقودهم فيها باعتبارهم الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها المصارف.

لكن إذا تجاوزت هذه المخاطر الحدود المسموح بها وفشل المصرف في إدارتها بصورة جيدة فقد يهدد هذا الأمر حدوث عدم استقرار مالي، وحدوث أزمة ثقة لدى المودعين، ويمكن أن يؤدي إلى خروج المصرف من السوق إذا تفاقمت هذه المخاطر ولم تتوفر آلية سليمة لإدارتها.

وتفادياً من تفاقم هذه المخاطر، تسعى السلطات المعنية في معظم الدول إلى إنشاء آليات تكفل تدعيم المصارف التي قد تتعرض لتعثر أو فشل مالي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ثقة المودعين واستقرار النظام المصرفي ككل، ومن بين هذه الآليات مايسمى: نظام التأمين على الودائع.

و جاءت فكرة حماية الودائع كإحدى الآليات الأساسية لهذه المصارف، فقد ظهرت العديد من مؤسسات حماية الودائع في عدد من الدول، وكان لها أثر كبير في زيادة ثقة العملاء بهذه المصارف.

والمصارف الإسلامية ليست استثناءً من ذلك. فهي أحوج ما تكون لمثل هذا النوع من مؤسسات ضمان الودائع؛ أولاً – لأنها الأحدث في محيط العمل المصرفي. وثانياً – لأنها تفتقد السند الذي تقدمه المصارف المركزية للمصارف التي تحت إشرافها من خلال المهمة الكبيرة والمؤثرة للمصارف المركزية كمقرض في الملاذ الأخير.

ولقد استمدت هذه الدراسة أهميتها من الموضوع الذي ستتناوله في عدة أمور أهمها:

١- تُولي النظم الحديثة مسألة ضمان وحماية الودائع المصرفية أهمية قصوى من أجل تحقيق استقرار النظم المصرفية والمالية مع تفاوت الدول في التطبيق واشتراكها في أنها طبقت نظم الحماية إثر أزمات مالية طالت نظمها المصرفية والمالية. وهذا البحث هو دراسة مقارنة نقّبت في طبيعة نظم حماية الودائع لدى كلٍّ من المصارف التقليدية والإسلامية.

٢- تستمد هذه الدراسة أهميتها بسبب المنافسة الحثيثة بين المصارف الإسلامية والتقليدية في مجال جذب الودائع، وتحقيق الضمان اللازم لها بما يحقق الاستقرار المصرفي والمالي المنشود.

و نظراً لكون القطاع المصرفي يحتل مركزاً حيوياً في النظم الاقتصادية والمالية بما له من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية، كان من الضروري توافر آليات سليمة وواضحة لحماية المودعين من ناحية، ولحماية المصارف من التعثر والإفلاس، وضمان استقرار النظام المصرفي ككل من ناحية أخرى، إلا أن هذه الآليات لم تكن كافية لبث الثقة في نفوس المتعاملين مع هذه القطاعات المصرفية خاصة بعد الهزات المالية العنيفة التي تعرضت لها كبرى بيوت المال والمصارف في العالم.

ومنه حدد الباحث مشكلات الدراسة بالنقاط التالية:

١. ما هي النظم المتّبعة لحماية الودائع في كلٍّ من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية؟

١. هل هناك نظم لحماية الودائع تعتمد عليها المصارف الإسلامية لتعزيز ثقة المتعاملين معها؟

٢. ما هو دور نظم حماية الودائع في مساعدة المصارف المتعثّرة؟

وقد تلخصت أهداف هذه الدراسة بمايلي:

١. عرض الاختلافات الجوهرية بين المصارف الإسلامية والتقليدية في حماية الودائع.

٢. استعراض تطبيقات نظم حماية الودائع في المصارف التقليدية ومقارنتها بتدابير الحماية لدى المصارف الإسلامية.

٣. الوصول إلى أفضل الطرق والإجراءات لحماية الودائع في المصارف الإسلامية وذلك لتعزيز ثقة المودعين وجعل هذه المصارف تقف على أرضية تنافسية مع المصارف التقليدية.

٤. الخروج بالنتائج والتوصيات.

وقد قام الباحث بصياغة الفرضيات المناسبة لهذه الدراسة كما تتضح بالنقاط التالية:

١. إن توافر آليات سليمة لحماية الودائع يؤدي إلى زيادة درجة ثقة المودعين في الجهاز المصرفي.

٢. هناك تباين واضح بين كفاءة نظم التأمين على الودائع في المصارف الإسلامية ونظم التأمين على الودائع في المصارف التقليدية.

٣. تلعب مؤسسات نظم التأمين على الودائع دوراً إيجابياً في مساعدة المصارف المتعثرة.

ولاحظ الباحث من خلال الدراسات السابقة أنّ جلّها ركزت على موضوع ضمان الودائع في المصارف التقليدية، وأهملته في المصارف الإسلامية، على الرغم من أن المصرف المركزي يشمل المصارف بعنايته وقوامته الهادفة إلى المحافظة على الاستقرار النقدي، وتحسين العمل المصرفي، وحماية المودعين، إلا أنه وبسبب نظام الفائدة الذي تلتزم به المصارف المركزية، فإنه يتعذّر اللجوء إليها كملجأ أخير، وبذلك نجد أن المصارف التقليدية لها معاملة تميّزية مقارنة مع المصارف الإسلامية مما يعزز موقعها المالي والمصرفي.

فجاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على البدائل الشرعية المناسبة لضمان الودائع لتكون خاصة بالمصارف الإسلامية، وتقوم على رؤيتها وفلسفتها الشرعية القائمة بالبعد عن الربا والمحرمات الشرعية ومقارنتها بنظم ضمان الودائع المتّبعة في المصارف التقليدية.

أما بالنسبة لعينة الدراسة فاقتضت اختيار السوق المصرفي السوري ليكون حيّزها، متمثلةً ببنك سوريا والخليج، وبنك الشام الإسلامي.

كما توزعت هذه الدراسة على ثلاثة فصول وهي:

الفصل الأول: تكلم عن الضمان والوديعة في المصارف، وتناول بالشرح التفصيلي أنواع الودائع؛ سواء في المصارف التقليدية أو الإسلامية.

الفصل الثاني: تكلم عن نظم حماية الودائع في المصارف الإسلامية والتقليدية، واستعرض التدابير العامة لحماية الودائع في كلا النموذجين.

الفصل الثالث: عَرَضَ نماذج لبعض الدول في مجال نظم حماية الودائع كما تناول بالشرح طبيعة حماية الودائع في سوريا، وخرج بنظام مقترح يشمل أهم الملامح العامة لنظام التأمين على الودائع في سوريا.

وتوصل الباحث إلى عدد من النتائج منها:

١. أن الودائع التي تعتبر بمثابة قروض يجب على المصرف ضمانها سواء أكان هذا المصرف إسلامياً أم تقليدياً.

٢. إن حماية الأموال تعتبر مقصداً من مقاصد الشريعة الإسلامية، فحماية أموال الودائع في المصارف سواء الإسلامية أو التقليدية هي أمر واجب التحقيق.

٣. إن إنشاء مؤسسة لضمان الودائع في النظام المصرفي يساعد على تدعيم الثقة بهذا النظام، وضمان حقوق المودعين وبث الطمأنينة في نفوسهم.

وقد أوصت الدراسة بضرورة التأكد من سلامة النظام المصرفي قبل البدء بإنشاء نظام للتأمين على الودائع، والقيام بالأبحاث والدراسات، وسن التشريعات والقوانين اللازمة التي تخدم إنشاء نظام متكامل لضمان الودائع في سوريا.

أدعو الله عز وجل أن يجعل هذا العمل صالحاً، ولوجهه خالصاً، وأن يكون من العلم النافع الذي يصحبنا بعد موتنا مصداقاً لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿ إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلاّ من ثلاث : صدقة جارية، وولد صالح يدعوا له، وعلم ينتفع به.